

عليه السلام مثل المذهبيين وأقول جملنا من جهة المعنى لأن التسليم من أوقات
 في وقت السجود عن غير لوسى عن التسليم يجزئ به ذليل يكون جبراً لكل
 يقع في الصلاة وما لم يسلم فتوهم التسهواث الأثرى أنه لو سجد للسجود
 ثم شك أنه صلى ثلاثاً أو رباعاً فشفط ذلك حتى آخر التسليم ثم ذكره صلى
 فاته لو سجد لهذا التسهواث جبراً الواجب تكراراً لم يسجد في بقية الصلاة ما غير
 مجبوراً فاستحب أن يوتر بعد التسليم لهذا الجواز فتح **ويتقى تسليمة**
عنه لأنه المأمور به يحصل التحليل فلو حاجته إلى غيره خصوصاً وقد
 شيخ الإسلام خواهر زاده لا يأتى بسجود التسهواث بعد تسليمة من لأن ذلك
 بمنزلة الكلام **والاصح** وقيل بلها وجهه قريابين سلم المقدم وسلم
 التسهواث في الإسلام وفي الهداية ويأتى بتسليمتين هو الصحيح ولكن
 علمت أن الأخطأ بعد تسليمة والمنع من فعله بعد تسليمتين فكان الأعدا
 الاصح كذا ذكره الشارح وهو ظاهراً في أن الاصح الاثنان بسجود التسهوا
 بعد تسليمة واحدة وهو أيضاً لما ذكره ملخصه وحديثاً فيجب
 سجود التسهواث بعد تسليمتين اختاره صاحب الهداية وشيخ الأمام والأمام
 أبو اليسر والأمام ظهير الدين المرعشي في تاج الشيعة في شرح الهداية
 نقل عن شخص لا أنه يسلم تسليمتين وهو الاصح لأنه قول كبار الصحابة
 كمر وعلي وابن مسعود وجمهور العلماء أو تسليمة اختاره صاحب الكفاية
 وفي الإسلام شرح الإسلام خواهر وصاحب الأيضاح والأخذ برواية
 كانوا قريابين رسول الله صلى الله عليه وآله أولى والرواية الأخرى عن عائشة

وسهل بن سعد كان من الصبيان فيحمل أيهما لم يسما التسليمة الثانية
 لأنه صلى الله عليه وسلم كان يسلم الثانية أخفض من الأولى وهذا هو السجود
 في الكتب المشهورة وسوق كلام القريبيين يدل على أن القولين للأمام الأعظم
 وفي الجمع نسب الثاني إلى محمد والأول إليها انتهى كلام مؤرخه وتبصر
 وهو ظاهر أن الاصح الاثنان به بعد تسليمتين بخلاف ما ذكره الشارح وما
 كان هذا هو الاصح جزمه به العلامة ملا مسكين ولم يحك فيه خلافاً حيث
 قال يجب بعد التسليم من جهة إن كان اماماً ومن جهة إن كان خلفاً
 وأعلم أن الخلاف في كونه يأتي به بعد تسليمة أو تسليمتين ليس على إطلاقه
 بل بالنسبة للمتعدد وأما الإمام فيأتي به بعد تسليمة واحدة اتفاقاً
فإن يسجد قبل التسليم كونه غير بها ولا يعيد لأنه يجزئ به فلا جازاً
 ولم يقل أحد بتكراره وإن كان اماماً يرا قبل التسليم تأبه كما يتابعه
 في قنوت رمضان بعد الركوع كذا ذكره الشارح وفي المحرر عن
 أصحابنا أنه لو سجد للسجود قبل التسليم لا يجزئ ويعيد وأما ظاهر هذا
 معنى على القول بأنه يجب بعد التسليم ثم رأيت في شرح المصنف
 معزياً للبحر ما فيه كان القول الأول مبنى على ظاهر الرواية والثاني
 على غيرهما كما لا يخفى وهو مؤيد لما ذكرناه **ويستقطب سجود التسهواث**
المسئومين التسليم في صلاة الفجر ويجزئ وقت الجمعة والعيد
 لغوات شرط الصحة كذا ذكره الشارح ومقتضى التقيد بخرج الوقت
 أنه لو لم يخرج بسجود التسهواث بصرح في التنوير حيث قال والتسهواث